جديدة » او « اشتراكية » ، بل يذهب بعضهم الى ان العالم الصناعي على اعتاب « ثورة صناعية ثالثة » قوامها التشغيل الآلي الذاتي (الاوتوميشن) والطاقة الذرية والمعدات الالكترونية · وان من شأن هذه « الثورة » ان تخلق « الاشتراكية الديمقراطية » دون ثورة اشتراكية ·

ويقدم هذا المفهوم بشكل واضح على زعم غير علمي بان من شأن التطورات التكنولوجية ان تقضي تلقائيا على كل تناقضات الرأسمالية ، بما فيها التناقضات الاجتماعية ، وان من شأن « الثورة التكنولوجية » ان تقضي تماما على كل فقر وحاجة ، وهو ما تنص عليه برامج احزاب الدولية الاشتراكية جميعا تقريبا ·

ثالثا ـ مفهوم « رأسمالية الشعب » ، الذي يذهب الى انه تجري في ظل حكومات احزاب الاشتراكية الديمقراطية عملية تشريك رأس المال ولمهام الدولة الاقتصادية · وقد اقاض في شرح هذا المفهوم احد منظري هذه الاحزاب وهو عالم الاقتصاد والاجتماع الفرنسي جوزيف شومبيتر في كتابه الشهير **الرأسمالية ، الاشتراكية والديمقراطية** · وقد تبنى الحزب الاشتراكي الفرنسي ـ على سبيل المثال ـ هذا المفهوم رسميا في كراس له تحت عنوان « انحدار الرأسمالية وخلافتها » (١٩٥٧) · وقد كتب مقدمة لهذه الكراسة زعيم الحزب الاشتراكي الفرنسي الاسبق غي موليه (رئيس وزراء فرنسا ابان العدوان الثلاثي على مصر في العالم ١٩٥٦) ، وقال في هذه المقدمة « ان كتاب شومبيتر قام بدراسة للولايات المتحدة الاميركية ، وهي بلد اقتصاد حر ، وتوصل الى الاستنتاج بأنها تتحرك صوب الاشتراكية » ·

وفي مناسبة الذكرى التسعين لتأسيس « الدولية الاولى » (وكان ذلك في العام ١٩٥٤) قال امين عام « الدولية الاشتراكية آنذاك ـ جوليوس براونتال ـ» «ان التطور الحادث فيكل مكان اليوم يبتعد عن الدولية الرأسمالية التييوجهها دافع الربح الى دولة الرفاهية الاجتماعية · ويجري حقن النسيج الرأسمالي بخيوط اشتراكية متعددة ، وهناك انتقال من الرأسمالية الى مجتمع اشتراكي »·

ويمضي انكار الثورة الاشتراكية من جانب منظري « الدولية الاشتراكية » الى حد يقول معه احدهم ـ اندريه فيليب ـ « هناك تدخل حاسم متزايد باطراد من جانب الدولة في الاقتصاد ، ونحن نعيش في نظام ··· يعتريه تحول كامل· فلم نعد في نظام رأسمالي ، ولكننا لسنا كذلك في نظام اشتراكي : ونجاح التخطيط والتدخل العام ينقلنا الى مجتمع فترة الانتقال ، التي هي في ارتقاء سريع لاقصى حد » ·

هكذا اصبحت الاشتراكية الديمقراطية بمثابة دفاع متخف عن الرأسمالية في المجالات الايديولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ولم تعد تربط